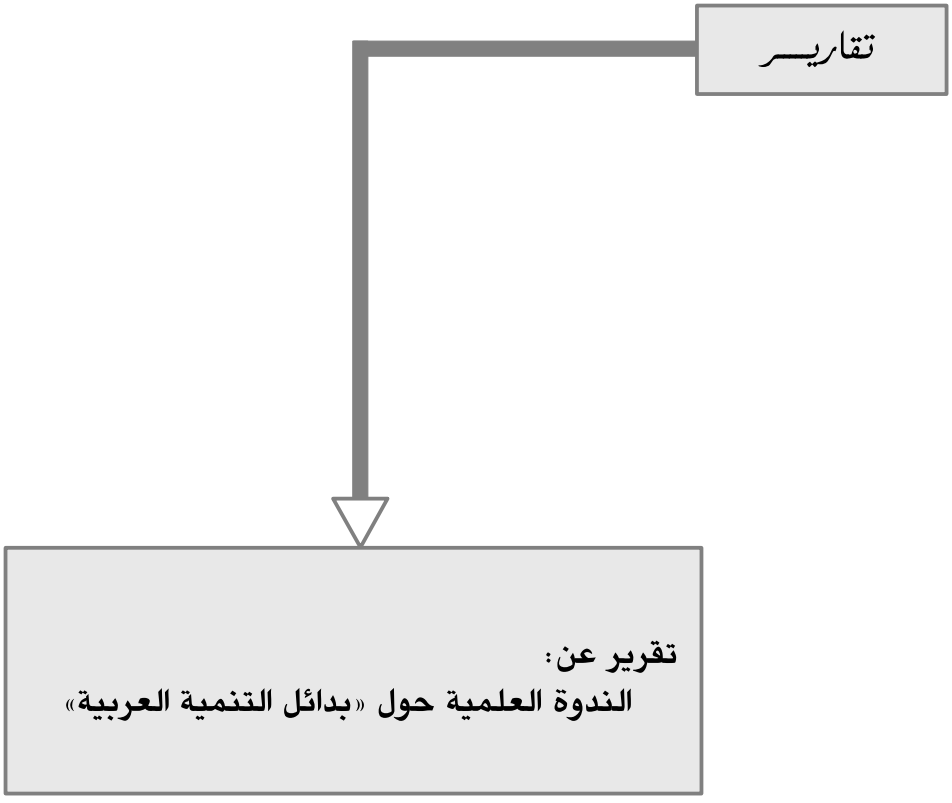
تقاريـــر
تقرير عن:
الندوة العلمية حول «بدائل التنمية العربية»

تقرير عن:

الندوة العلمية حول "بدائل التنمية العربية"

(الجمعية العربية الاقتصادية بالتعاون مع مركز البحوث العربية والأفريقية) معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٣ ــ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

منير الحمش

رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

في يومي ١٣ و١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، جرت مناقشات وحوارات هامة ومعمقة، من خلال طرح مجموعة من الأوراق التي أعدها باحثون ومفكرون اقتصاديون واجتماعيون وساسة. بالتعاون ما بين الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة في ندوة مشتركة بعنوان «بدائل التنمية العربية».

منطلق الندوة والأوراق المقدمة، كان الإجابة عن مجموعة من الأسئلة حول (البدائل العربية) لعملية التنمية سواء التي أخفقت في تحقيق الأهداف المقررة في الخطط القطرية، أم على صعيد ما هو مطروح من خلال برامج الإصلاح المقترحة في إطار القيود التي يفرضها النظام العالمي القائم، حيث يروج للاندماج بالاقتصاد العالمي والانخراط بعملية (العولمة).

وكان لا بد من التعرض لواقع الاقتصادات العربية، فكانت هناك وقفة موضوعية عن الاقتصاد العربي والمرض الهولندي، قدمها د. جودة عبد الخالق، الذي أبرز دور الوفورات النفطية وما نجم عنها من تناقضات صارخة بين تطلعات متنامية وقدرات متدنية، زاد من حدتها طبيعة الدولة ونظم الحكم في الدول العربية، وخلص د. عبد الخالق إلى أن تضخم العوائد النفطية أدى إلى ظهور أعراض المرض الهولندي المتمثلة في نمو قطاعات السلع المحلية (غير القابلة للتداول) على حساب قطاعات سلع التجارة (القابلة للتداول).

كما قدم د. جورج قرم إضاءة أخرى عن الاقتصاد الريعي في الوطن العربي، وهيمنته على الأقطار العربية، حيث برزت ظاهرتان أساسيتان، وهما: (١) التزايد المتواصل للريع العقاري، (٢) التزايد المتواصل لتحويلات المغتربين العرب إلى ذويهم في الوطن.

وقد نجم عن هيمنة الاقتصاد الريعي على الاقتصادات العربية ضعف في الأداء الاقتصادي والتخلف والأمية والفقر، وأبرز حرص الفعاليات الاقتصادية في القطاع الخاص على المحافظة على مقومات الاقتصاد الريعي لأنها هي المستفيدة بالدرجة الأولى إلى جانب الحكم السياسي من سيل إيرادات الريع الاقتصادي.

وقدم د. إبراهيم جعفر السَّوري ملخصاً تنفيذياً لدراسة «نحو مقاربة تنموية عربية جديدة ـ تحديات النمو، اللامساواة والفقر» وهي دراسة معدة من قبل إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية في جامعة الدول العربية، بالتعاون مع مكتب الدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذلك تمهيداً لعرضه على

القمة العربية التنموية التي ستعقد في مطلع عام ٢٠٠٨ في الكويت.

كما قدم د. محمد محمود الإمام ورقة بعنوان: «التنمية العربية: نحو تنمية تكاملية مستقلة» مستخدماً الإحصاءات الخاصة بالاقتصادات العربية ومؤشرات التنمية الإنسانية، موضحاً منطلقات التنمية العربية في إطار التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي، منوّهاً إلى جدلية التنمية القطرية والتنمية القومية، مشيراً إلى أهمية إحداث تقارب بين المنظومات العربية وألا نكتفي بالحديث عن الكفاية والكفاءة، بل أن تُوَجّه الأنظار إلى العدالة الاجتماعية.

وحظيت ورقة د. سمير أمين التي جاءت بعنوان «طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي» بالكثير من الاهتمام من قبل الحضور. وقد حدّث د. أمين في ورقته مقولته المشهورة حول التراكم عن طريق النهب الذي لا يزال مستمراً في تاريخ الرأسمالية كما هي في الواقع وفي ضوء التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي، مبيناً أشكال الإمبريالية الخاصة بالرأسمالية وصلتها الوثيقة بالمميزات الخاصة بكل مرحلة من مراحل التراكم الرأسمالي، متسائلاً فيما إذا كانت الرأسمالية التاريخية تسمح لتخوم نظامها بـ (اللحاق) لتصير مجتمعات رأسمالية (متطورة) بالكامل مثل مراكزها المسيطرة، مؤكداً على طبيعة الرأسمالية المعولمة التي تؤدي بطبيعتها للاستقطاب. وإذ يستعرض الشروط الأساسية لخيار التنمية المتمحورة على الذات فإنه يسلط الضوء على تآكل ثم هزيمة المشاريع التنموية في بلدان العالم الثالث (والاشتراكية الحقيقية المزعومة) مما أدى إلى فتح المجال للخطاب المسيطر وحيد الجانب القائل بضرورة الانخراط في العولمة الرأسمالية كخيار لا بديل له، مما يشكل لشعوب التخوم مأزقاً مأساوياً، ذلك أن الرأسمالية (المتقدمة) للبعض (وتمثل الأقلية ٢٠ بالمئة من سكان الأرض) تعني في الوقت نفسه الرأسمالية (المتخلفة) للآخرين (٨٠ بالمئة من سكان الأرض) مما يؤدي إلى سيطرة المأزق على جميع أبعاد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويخلص د. أمين إلى التركيز على خيار التنمية ذات التوجه الاشتراكي. هذا الخيار الذي لا يمكن اختصاره بصيغة واحدة تصلح للجميع، بل إن طرق هذا الخيار التنموي متعددة ويجب أن يحددها على نحو ملموس كل شعب وفقاً لظروفه الخاصة.

وقدمت د. محيا زيتون عرضاً هاماً للتعليم العربي في ظل العولمة وثقافة السوق من خلال رؤية تنموية انطلقت من أثر العولمة في التعليم وتأثر الوطن العربي بسلبيات العولمة، وكيف تحولت الأسواق العربية إلى أسواق للاستهلاك والاستثمار بينما ظلت ضعيفة تجاه التطور الحاصل في العلم والتكنولوجيا.

واستعرض د. معتصم سليمان مسألة التنمية العربية من منظور تجربة العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، مقدماً لذلك بالتطورات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي التكامل الاقتصادي.

وفي الحلقة النقاشية التي عقدت خلال الندوة، قدم د. إبراهيم العيسوي تلخيصاً دقيقاً لمنهج التنمية ومعنى البدائل، وتعرض لواقع المسار التنموي في البلدان العربية، وهو مسار موحّد إلى حد كبير وإن تنوعت التطبيقات، فجميع البلدان العربية، بلا استثناء، أصبحت تطبق الليبرالية الاقتصادية الجديدة (ومن خلال برامج توافق واشنطن) حيث تتميز السياسات الاقتصادية بإطلاق العنان لقوى السوق وتحرير

التجارة والاستثمار مما أدى إلى ظهور قوى احتكارية وزيادة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وتركز الدخل وضعف النمو. ولاحظ د. العيسوي أن المسار التنموي الحالي هو حركة تتسم بغياب السيادة الوطنية واستلاب الحرية، وتساءل فيما إذا كان هناك بديل. وأجاب بأنه في الحقيقة هناك بدائل.

وتكاد المناقشات التي جرت تجمع على أن البديل التنموي العربي لا بد أن يتضمن:

ـ تحرير المواطن من التخلف.

ـ تحرير الإرادة السياسية.

ـ تأمين متطلبات التنمية الإنسانية الأساسية.

ـ تحرير الأجزاء المحتلة وإزالة التواجد العسكري الأجنبي.

ـ خلق التشابك الاقتصادي والاجتماعي والبشري بين البلدان العربية.

وهذا يعني، أو أنه يتطلب:

ـ فك الارتباط الفردي (القطري) مع الأسواق العالمية والتعامل مع هذه الأسواق على مستوى الندية والمساواة، وليس من زاوية التبعية.

ـ التعامل مع العولمة دون أن يؤدي ذلك إلى الالتحاق بها، بمعنى الاستفادة من جوانبها الإيجابية ورفض جوانبها السلبية السياسية والثقافية والفكرية.

ـ إيلاء الجانب الثقافي والاجتماعي الأهمية التي يستحقها، وخاصة العناية بالصحة والتعليم والتدريب والتأهيل.

ـ نشر الثقافة القومية في مقابل ثقافة الاستهلاك والابتذال.

ـ الاهتمام بنقل وتوطين التكنولوجيا، والبحث العلمي والمعلوماتية والمعرفة.

ـ تمكين الاقتصاد بجوانبه المختلفة قبل الانفتاح ودعم وتشجيع الصناعة الوطنية.

ـ توسيع قاعدة المشاركة الشعبية والديمقراطية في بناء الاقتصاد والمجتمع.

ولاحظ معظم المشاركين المخاطر الجسيمة التي تتعرض لها البلدان العربية، من جراء استمرار أنماط النمو المتبعة في ضوء:

ـ تزايد الضغوط من قبل قوى التحول الرأسمالي الإمبريالي.

ـ التناقض بين تزايد حجم السكان العرب وفي ظل تعاظم الاحتياجات الإنسانية واتساع آفاق التقدم العلمي والتكنولوجي، مع انخفاض معدلات النمو وتفاوت التوزيع العادل للثروة والدخل.

ـ تفاقم البطالة، وتعاظم الضغوط التضخمية.

ـ اتساع الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين البلدان العربية والبلدان الصناعية المتقدمة.

ـ تزايد حجم مشكلة العمالة الأجنبية في الخليج، وإشكالية هجرة رؤوس الأموال العربية.

قدّم في الجلسة الثامنة من الندوة د. عبد الباسط عبد المعطي ورقة بعنوان «السياسات الاجتماعية في التنمية العربية» كما قدم د. عروس الزبير ورقة بعنوان «المنظومة التربوية والتنمية في الجزائر» وقدمت من المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر ورقتان حول التجربة الليبية في التنمية. وفي ختام الندوة قدم د. محمد عبد الشفيع عيسى بعض الاستخلاصات عن أعمال هذه الندوة الهامة، التي نأمل أن تستطيع الجمعية والمركز طبع أعمالها في وقت مبكر حتى يمكن الاستفادة منها في إطار التحضير لمؤتمر القمة الاقتصادية القادمة، وليتمكن الدارس والباحث والمسؤول من استخلاص ما هو مفيد منها ■